

المعاني الثمانية في الغضائيات احدى الاحوال المنسوبة الى الغلاف ولا سبق منا ان نبرها
وتبعها وقد مرها وقد مرها على المعنويات ههنا نحن ههنا من العنوا منقول على
الاحوال التي لا يحسن في الفن الثاني من الاحوال المعنى بانها لا تحت عن الاحوال المعنى الا في
الفاصل ان يرد من الاحوال الفلكا محصر به على ما صح به السيرة بما ترتبه القسم الثامن الذي
تتضمنه من ابطال المعنى الاول اذ يحسن في الفن الثاني من كون الغضائيات مستديرة وسبطا وقابل للقسمة
ومفرها للمادة وقد اخرجت عن المادة وهذا قولنا جمانه ولا شك في ان المعنى من هذا
محصا بالعلم ان يرد من الاحوال في جيله سواء اخفى به او لم يخف به انه في الفن الثاني
يبطل المعنى الثاني اذ يحسن في الفن الاول من الحركة والنبو والمكان وكلاهما من الاحوال التي
على هذا القدر هو الجواب عن اما لا ولا جميع الاحوال المذكورة في هذا الفن تحق بالعلم
من حيث لا يدرك ولا يوجد غيره من هذه الهيئة وذلك لظلالها في الدلائل في المعنى
واما ما نأمله من جميع الاحوال المذكورة في هذا الفن من حيث مجموع محصر بالمعنى ان لم يكن
كل واحد منها على حدة فمحصا وهذا القدر من الاخصاص من يلقى في معنى المحصر كما لا يخفى على
الناظر في جميع ما تحت هذا الفن وهو ان جميع هذه الاحوال المذكورة من كونها الفلكية
بما لا يستلزمه ليس بشيء كونها من احدا من الغضائيات استلزمها مستبعدا وقد اوردنا
بان الاحوال الثمانية المذكورة استلزامها الفلكا وساطها الفلكا قابلية الغضائيات لثقلها

وهو

وهو ولا حوال هذا المنزلة لا يحسن في غيره وتعلقها كذا احاطا بالاحوال المذكورة ههنا
فتبت الاخصاص من ليس بشيء اذ لا يلائم الاثبت للاستدانة المقضية بالعلم الفلكي وكذلك
البساط والقبائيل الحركية المقولين به له ولا يوافق وجعل ذلك الاشياء ساكنة ولا تتأثر
بغيرها مما استدلوا في قولها حالها في ذلك المعنى في غير ما نفيه في قولنا لا يحسن
اذ لا يكون الفصل الاول ان العلم مستدير النجوم اذ لا يسطر الفلكية في قولنا لا يحسن
الاول في انما لا يقبل الكون ولا حده والحرف في التأسيس للمعنى في قولنا لا يحسن
وبه هو اذ لا يقبل معاشرة انما لا يكون في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن
الاول في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن
المعنى في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن
الاحوال المطابق وكافية في اثبات الاحكام لغيره في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن
كون ذلك متوقفا على اساس الاحكام لتثبت وجوده في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن
كونه في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن في قولنا لا يحسن
حيط به سطحان خرج ما يحيط به سطح واحد كما في الكرات اذ اكثر اطل
على ما يكون متصفا وخرج ما يحيط به سطحين كما في المثلث والرباعي والاربعون
لا يختص الا بما بينهما اصله خرج المقوت اذ لا يخرج في سطحها ولا يظهر في

انحاء والحدس منها فالظهور الاضطرار ان لم تغيب ولم تنال قال المصنف فطاعة
 ترواها ما تروا لقصتها عن وجهها الى حد وجسب انما تها جميعا بالقبول الكمال
 قال انه لكثرة اهل الجنة الذين يروا الحيت فيهم رداوه الجزاة بالنبوة الى النبوة
 قال المصنف عبيدة بسلس العلق في قال انه قابل انا اعلمنا للحاقين سلسلا ونفلا
 وسيرا ان اوله لكثرة اهل الجنة هذا اذا كانت خاتمة على جبل المركب والاولا ان كل خطية
 عنه فخره ان لا يرجي فيه النجاة بل يتبادر ان لا يند وقال اهل الفاضح الى الفاضحة
 هذا العال والقبول والحاجته للقبول لانه دعوى من عاقبة الاربعة قال انه في هذا
 الاضتال منى السنج في العنق الاضتال والاراد واليقظة ووجه التسمية بجمع العنق وان في
 السنج البطل وادارة وتغير في النفس من حيث الاضتال قال انه في سنج في الصحاح
 تحويل الصورة الى ما هو عليه ووجه التسمية في غاية الظهور ان المصنف في السنج في العنق
 النفس ولا يخفى وجه التسمية قال الله وقيل الى المهادنة والقبول النفس في جميع مراتب
 المقتل من الحيوانية واسبابها والجملة تزد في اللجم حتى تقتل الميو ان
 وتزد في الابدان حتى تنفخ فيها هو كما هي من العلوم والاشفاق قال انه في سنج
 الرضخ في العنق الاستحكام والنبات وسمى هذا الاضتال به الاستحكام والنبات في الجلا
 بالنبوة الى الجنان والنبوة قال المصنف الاستحكام الى اليقظة والتصديق والتمسك
 قال المصنف في حكاية بن ابي عمير في قوله الامرار انفس العوام كحفا في الامرار والى
 وبما رجى قال انه في ان الراجح على طالب الحق ان لا يفتنى ان يحسب

ذو

في الحب التي مطابرة الكتب المتكلمة ومطابرة اقره النبوة ان هذا الظهور في الظهور
 ونحوه لا يبرر ولا خيار الاخير قال انه لا يبريت الا هو مادة الاكثر والى على الحل
 شىء غير هذا ان يترى عن قود حده وعمره العوده قال انه في توفيق الوصول الى قبيل
 التوفيق حتى العذرة على العاقبة وقيل حتى العاقبة وقال المتأخرون جبل الاسباب في العاقبة
 كقول السبب استرحى استعمال في الخواتم اوضح بزم الاسباب في قوله في توفيق
 الخواتم ولكن جوابه بالتبوير وقال العبد لابي هو تيسر في الخواتم وسهول في
 انزوا الحد لان حكمه وقيل هو ذلك الاسباب ولفظة العوالب وقيل هو الوقوع
 على الخمر من غير استهلاله وقال الغزالي في الاضتال في كتاب الفكر هو عبارة عن
 ليق واليقين من ارادة العبد وقضائه وقدره وهذا يشتمل الخمر وان لم يكن
 جوت العادة تخصيبه بما يوافي السادة من حله نقض ارادته وقدره انتمى
 وتبوع من هذا التفسير ما قيل من جعل الاسباب مرفقا للتبوير هذا هو التوفيق باليقين

و في التوفيق

وقد تفتى في تاريخه حتى شرح هدايته وتوكلت على الله في كل يومه ومنايته
 والحمد لله على الاتمام والصدق والاسلام عيسى بن ابراهيم الامام وارثه وقدرته والنايين
 فخر هذا الكتاب المسمى بعبارة الامرار في تاريخه اثني عشر سنه شهر شعبان سنة ١٠٣٤
 في دار

سألى التوفيق